

سياسات هيمنة الدولة في ظل النظام الاشتراكي ومتغيرات الانفتاح الاقتصادي

الآثار والحلول

دراسة اقتصادية تحليلية عن الوضع القائم في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

أ. م. د. جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي
جامعة واسط - كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقدمة:

يمر العراق بمرحلة تحول في النظام الاقتصادي من النظام المخطط والشمولي والمتمثل بسيطرة الدولة إلى الخصخصة واعطاء الدور للقطاع الخاص في بناء الاقتصاد العراقي الجديد بعد عام 2003 باتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين والاجانب باستغلال الموارد الاقتصادية في البلد ، لقد مر العراق خلال الخمسة عقود الاخيره بمرحلة هيمنة الدولة تخللها في الثلاث عقود الاخيرة حروب وحصار انك الاقتصاد العراقي وترتب عليه التزامات إمام الاسره الدولية يتمثل في الديون الكبيرة وفوائدها ولكي نبدأ بإعادة الأعمار لكافة مرافق الدولة التي دمرت قبل عام 2003 وأضيفت عليها مرحلة الفوضى والدمار وغياب سلطة القانون والنهب بعد عام الاطاحة بالنظام السياسي السابق وجاءت مرحلة الإرهاب التي عصفت بالبلاد وتركت في ظلاله الثقيلة على كافة المرافق الاقتصادية ، ولغرض البدء بمرحلة جديدة فان الأمر يستوجب إعادة دور العراق في الحفل الدولي كدولة ذات سيادة مستقلة وينبغي الانفتاح على المنظمات الدولية والمتمثلة ادواته بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار وهذه الالتزامات تتركز في مجموعة إجراءات ينبغي تطبيقها لكسب الراي العام العالمي مع العراق والانفتاح على العالم وهي :

- تقليص دور الدولة في الاقتصاد
- خصخصة المنشآت المملوكة للدولة
- إصلاح السياسة المالية وترشيد الانفاق العام
- الإلغاء التدريجي لدعم الأسعار وإلغاء البطاقة التموينية ، وهذا هو محور الدراسة في هذا البحث.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة مفادها أن دعم الدولة لمفردات البطاقة التمويلية غير مجد وذلك لعدم امكانية وصول مفردات البطاقة التموينية بالكامل إلى المستهلك والذي يصل منها إلى المستهلك يقتصر على سعلتين او ثلاث سلع وبأوقات متفاوتة وليس بالوقت المطلوب ، وان رفع الدعم يزيد من نسبة التضخم في البلد ويساعد على خلق أزمات بين العاطلين تصل إلى تهديد النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على النظريات المفسرة لدعم مفردات البطاقة التموينية ، وهل هناك سلبيات تترتب على دعم البطاقة التموينية ؟ ام ان هذا الدعم يمثل ايجابيات ؟ ولغرض الوصول الى الحل الناجح في رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية من عدمة وهل تكون هناك بدائل بتعويض المستهلك كمبلغ نقدي مثلا ؟ ام زيادة الرواتب ؟

فرضية البحث:

ان استمرار الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية في بيئة غير صالحة يعد مشكلة إمام تامين وصول مفردات البطاقة التموينية . وان رفع الدعم يضر بشريحة كبيرة من المجتمع وهي الطبقة التي ينبغي الاهتمام بها .

الفصل الاول

المفاهيم العامة للدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية

المبحث الأول - الاشكال العامة لدعم الحكومة للسلع والخدمات

يستخدم الدعم في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء عندما تدخل الدولة في حرب او حالات طارئة يستوجب الامر ان تقف الدولة الى جانب المتضررين كما هو عليه الحال في حصول الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل وهنا يكون الدعم وهو احد الأدوات التي تمتلكها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي الوجهة المرغوبة، وذلك تبعاً لدور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا الامر حصل في الدول الاوربية الرأسمالية خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد يحصل الدعم على محصول زراعي في بعض الاحيان لزيادة الانتاج ، وفي النظام الاشتراكي تتبع الدولة نظام البطاقة التمويلية وهي ضمن استراتيجيتها

الأمر الذي ينبع أساساً من الفلسفة التي تؤمن بها الدولة. وعلى الرغم من ان الدعم الحكومي ينطوي على جدل كبير ويمتد نطاقه الى مجالات مختلفة الا ان الدعم الحكومي يمكن ان يعرف على انه سياسة مقصودة تقوم بها الحومة وذلك بالتدخل في عمل آلية السوق الحر وذلك لتضمن لسلعة او خدمة معينة سعراً (أو كمية) أعلى أو أدنى من السعر (أو الكمية) التي تحددها قوى العرض والطلب في لحظة زمنية معينة، وذلك حسب الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبع من الفلسفة التي تؤمن بها الدولة.

وصار بديهياً بالمقابل إن التحدث عن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الدعم الحكومي يعني زيادة الاقتراب من الاقتصادات الاشتراكية التي تؤمن بالتخطيط المركزي كآلية لإدارة الاقتصاد، في حين إن تقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك المبادرة لقوى العرض والطلب لتحدد اتجاهات المتغيرات الاقتصادية - وما ينبع عنه من تقليل استخدام أدوات الدعم الحكومي - يعني زيادة الاقتراب من الأنظمة الرأسمالية الفردية التي تؤمن بترك الأفراد أحراراً في تحديد خياراتهم الاقتصادية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.

المبحث الثاني - أشكال الدعم على السلع والخدمات : للدعم أشكال مختلفة ويمكن ان نؤشر اهمها وكالاتي

1- دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود وصغار المنتجين

ويقصد بالدعم للأفراد التدخل الحكومي بشكل مباشر أو غير مباشر ، بطريقة نقدية أو عينية بحيث يكون سعر السلعة أو الخدمة الذي تمنحه الحكومة للمواطن (المستهلك) هو اقل من السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق وبهذا يكون السعر المدعوم المقدم للمستهلك اقل من التكلفة الحقيقية للسلعة وبالتالي فالامر يعبر عن اهداف الدولة الرامية الى تحقيق الرفاة المجتمعي واستقرار الأسعار وكذلك المحافظة على مستوى دخول حقيقية مرتفعة للأفراد مثالها بيع السلع الضرورية للمستهلك بسعر رمزي وهو اقل بكثير من السعر السوقي) أما الدعم غير المباشر فهو قيام الحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (سواء مستهلكين ام منتجين) ولكن التأثير يكون غير مباشر في أسعار أو كميات السلع التي يحصل عليها الافراد مثل وضع لوائح تنظيمية لعمل الافراد (اللوائح التنظيمية هي قواعد وقوانين حكومية تصدر للسيطرة على الاسعار او المبيعات والقرارات الإنتاجية للمؤسسات) أو قيام الحكومة بفرض الضرائب على السلع المستوردة المشابهة للسلع التي ينتجها المنتجون المحليون، وغيرها من السياسات

2- الدعم المباشر للسلع والخدمات والدعم غير المباشر

التدخل المباشر للسلع يتم من خلال تدخل الدولة او منح الافراد بعض المزايا النقدية او العينية كاعطاء الافراد مفردات البطاقة التموينية او تقديم الدولة اعانات بطالة الى الافراد العاطلين عن العمل ، أما الدعم غير المباشر فهو قيام الحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (سواء مستهلكين ام منتجين) ولكن التأثير يكون غير مباشر في أسعار أو كميات السلع التي يحصل عليها الافراد مثل وضع لوائح تنظيمية لعمل الافراد (اللوائح التنظيمية هي قواعد وقوانين حكومية تصدر للسيطرة على الاسعار او المبيعات والقرارات الانتاجية للمؤسسات) أو قيام الحكومة بفرض الضرائب على السلع المستوردة المشابهة للسلع التي ينتجها المنتجون المحليون، وغيرها من السياسات....

3- الدعم الكلي ام الدعم الجزئي

وهو الدعم الذي يقدم الى كافة أفراد المجتمع من دون استثناء تبعاً لمستوى دخولهم او وضعهم المعاشي او عدد أفراد أسرهم او نوع الجنس او نوع النشاط الاقتصادي ويرى بعض المختصين ان هذا النوع لاتراعى فيه العدالة الاجتماعية وهو محور حديثنا في هذا البحث ، أما الدعم الجزئي فهو ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة الى فئة معينة من دون فئة اخرى وذلك استناداً إلى مجموعة من المعايير مثل مستوى الدخل او عدد افراد الأسرة، مثال ذلك الكوبونات التي تمنحها الدولة للفئات الاقل حظاً في الحصول على الدخل على شكل معونات غذائية، وحجبها عن الفئات الاوفر حظاً في الحصول على الدخل، كذلك الدعم الذي يقدم إلى قطاع دون آخر، مثلاً الدعم الذي يقدم إلى المزارعين في القطاع الزراعي.

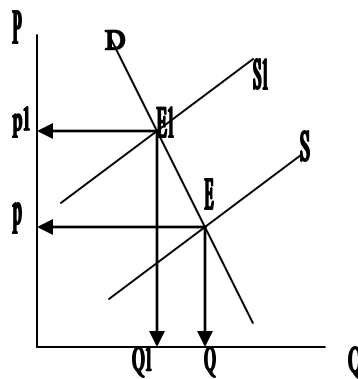
4 - الدعم العيني والدعم النقدي: يقصد بالدعم العيني تقديم الحكومة مزايا عينية الى فئات اقتصادية معينة سواء اكانت هذه الفئات تمثل وحدات استهلاكية ام إنتاجية، علماً إن المزايا العينية تشمل كل اشكال الدعم الذي تمنحه الحكومة لتلك الوحدات مثل الطعام او المسكن او الملابس او قيام الحكومة بتقديم المكائن والالات الاقل تلويثاً للبيئة بأسعار تقل عن سعر التكلفة او تقديم مواد اولية او مواد خام او وقود وطاقة الى الوحدات الإنتاجية، أما الدعم النقدي فهو ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة الى الوحدات المستهلكة او المنتجة وذلك على شكل وحدات نقدية إلى تلك الفئات التي تحاول الدولة دعمها، مثالها تقديم مبالغ نقدية إلى العوائل التي يقل مستوى دخلها عن حد معين.

المبحث الثالث الدعم الحكومي في التحليل الاقتصادي الوحدوي.

ثمة تطبيقات كثيرة تواجهنا بها نظرية الاقتصاد الجزئي، ولعل تحليل قضية الدعم الحكومي من وجهة النظر الجزئية تكون ذات فائدة قصوى وذلك لتوضيح الالية التي تعمل على ضوءها تلك النظرية عند وضعها على محك التطبيق، كذلك تبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يمكن ان تنجم عن سياسة الدعم تلك، الأمر الذي يعزز بشكل كبير المقولات النظرية البحتة.

أ - الدعم الحكومي وتطبيقات الطلب والعرض :

إن واحدة من أهم القضايا التي تبلغنا بها النظرية الاقتصادية هي عن الآثار التي يحدثها الدعم الحكومي على كل من السعر والكمية التوازنية من خلال تفاعلات الطلب والعرض ، ويمكن لهذه التحليلات ان تساعدنا على التنبؤ عن المتضرر او المستفيد من الدعم وكيف تؤثر تلك السياسات بالاسعار والكميات. ومن الرسم البياني - 1 - نلاحظ ان نقطة التوازن الاصلية هي E حيث يتقاطع كل من منحني الطلب D ومنحني العرض S ، ومقابل تلك النقطة يتحدد سعر السلعة P والكمية التوازنية Q.



المصدر : بول آ. سامويلسون و ويليام د. نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله ، مراجعة د. أسامة الدباغ ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2001 ، ص 92 .

لنتصور إن الحكومة قامت بأجراء رفع اسعار المواد الغذائية ليقرب بيعها في هذا السعر من سعر بيعه العالمي (وهو اجراء يقصد من وراءه تخفيض الدعم الحكومي المقدم إلى المستهلك) هذا الامر سيؤدي الى انتقال منحنى العرض الى الاعلى وبأتجاه اليسار (لاحظ الشكل 1) من S الى S1 مع بقاء منحنى الطلب ثابتاً، إن السبب في ثبات منحنى الطلب هو ان الكمية المطلوبة على المادة الغذائية عند كل سعر من اسعار البيع لن يتغير بعد تخفيض الدعم ان منحنى الطلب علىالمادة الغذائية غير مرن نسبياً، في حين ان منحنى العرض ارتفع الى الاعلى والسبب هو إن البائعين يبقون مستعدين لبيع كمية معينة اذا تلقوا السعر الصافي نفسه قبل رفع اسعار مفردات البطاقة من قبل الدولة ، بمعنى انه مع كل كمية مباعه يجب ان يرتفع سعر السوق بمقدار تخفيض الدعم (رفع السعر) بالضبط، فإذا كان البائعون مستعدون لبيع 100 طن من مختلف المواد الغذائية بسعر 50000 دينار للطن الواحد الواحد فإنه في حالة تخفيض الدعم الحكومي (زيادة السعر) الى 200000 دينار للطن فإن البائعين سيقفون مستعدين لبيع الكمية ذاتها بسعر 250000 دينار للطن. فإذا حدث ذلك فإن تقاطعاً جديداً سيحدث بين منحنى الطلب D مع منحنى العرض الجديد S1 وبالتالي فإن نقطة التقاطع الجديدة E1 سينتج عنها السعر التوازني الجديد P1 والذي هو اعلى من السعر السابق كذلك فإن الكمية التوازنية ستتخفض الى Q1¹.

وهذا الاستنتاج الاول يقيّدنا الى سؤال هام هو: من الذي يتحمل عبء تخفيض الدعم ؟ من الواضح ان المستهلك هو الذي تحمل الجزء الاكبر من هذا الارتفاع في السعر، وذلك لان العرض من هذه السلعة مرّن نسبياً في حين ان الطلب غير مرّن نسبياً.

إن النتيجة التي يمكن تسجيلها هي إن وقع تخفيض الدعم الحكومي يتحدد بآثاره على الاسعار والكميات التوازنية وذلك اعتماداً على مرونة الطلب والعرض، ويكون وقع سياسة تخفيض الدعم أثقل على المستهلكين إذا كان الطلب غير مرّن نسبياً مقال 98 ض بحيث يرتفع السعر بشكل اكبر من انخفاض الكمية التوازنية، في حين يتحمل البائعون العبء اذا كان العرض غير مرّن بنسبة اكبر من عدم مرونة الطلب، بحيث تتخفض الكمية التوازنية بشكل اكبر².

ب - نظرية منحنيات السواء وسياسة الدعم الحكومي

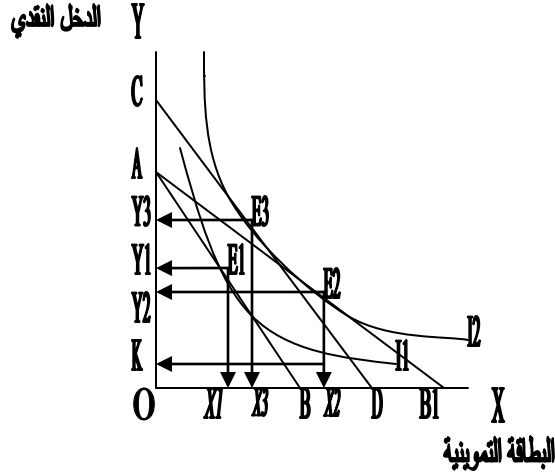
يمكن تقييم السياسة الاقتصادية الحكومية المتعلقة بالدعم الحكومي وتحليل اثارها الاقتصادية وذلك من خلال استخدام منحنيات السواء. فإذا افترضنا إن الحكومة تملك اداتين لتقديم الدعم الحكومي، السياسة الأولى هي الدعم العيني وذلك من خلال تقديم البطاقة التموينية للأفراد لكي تمكنهم من الحصول على المواد الغذائية وبعض المواد الأساسية الأخرى بأسعار تقل عن سعر التوازن السوقي ، أما السياسة الثانية فهي الدعم النقدي وذلك من خلال زيادة الدخل النقدي للأفراد بحيث تمكنهم تلك الزيادة من شراء مقادير إضافية من المواد الغذائية والسلع الأخرى بأسعارها السوقية. من ذلك يمكن تتبع الآثار الاقتصادية لإتباع أي من السياستين السابقتين وذلك بالاسترشاد بأسلوب منحنيات السواء : افترض إن لديك مستهلكاً واحداً وخيارين هما البطاقة التموينية والدخل النقدي كما هو موضح في الرسم البياني (2)، قبل التحرك باتجاه أي من السياستين فإن التوازن يتحقق عند النقطة E ، حيث التماس بين خط السعر AB مع منحنى السواء I ، وعند هذه النقطة يتمكن المستهلك من الحصول على الكمية OX من المواد الغذائية ودفع جزء من الدخل النقدي مقداره YA والتصرف بدخله المتبقي OY لشراء سلع أخرى^{III}.

فإذا افترضنا إن الحكومة لجأت إلى إتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم البطاقة التموينية إلى الأفراد فإن الأمر سيمكن الأفراد من شراء مقادير معينة من المواد الغذائية بأسعار منخفضة وبذلك ينتقل من خط الميزانية AB إلى AB1 ويتحقق التوازن في النقطة E1 وعندها يشتري هؤلاء الأفراد الكمية OX1s من المواد الغذائية وينفقوا دخلاً نقدياً مقداره Y1A . نلاحظ هنا إن المستهلكين انتقلوا إلى مستوى إشباع أعلى يتمثل بمنحنى السواء I1 وان مقدار ما تتحمله الحكومة هو Y1K .

أما عند إتباع السياسة الثانية المتمثلة بزيادة الدخل النقدي للمستهلكين فإن خط الميزانية ينتقل من AB إلى CD ليمس منحنى السواء الأعلى I2 ويتحقق التوازن في النقطة E3 حيث يستطيع المواطنون شراء الكمية OX3 من السلع ، وان مقدار ما تتحمله الحكومة هو AC.

الرسم البياني (2)

خارطة الدعم الحكومي



المصدر : د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2001 ، ص 95 .

وبمقارنة الآثار المترتبة على إتباع أي من السياستين ، نلاحظ إن قيام الحكومة بإتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم الدعم السلعي فإنها ستتحمل تكاليف اكبر (المسافة $Y2K$) من التكاليف التي تتحملها عند إتباع السياسة الثانية والمتمثلة بتقديم الدعم النقدي (المسافة CA)، بيد إن الاستهلاك من السلع الغذائية والسلع الضرورية الأخرى سيكون اكبر عند إتباع السياسة الأولى (المسافة $OX2$) في حين انه عند إتباع السياسة الثانية سيكون الاستهلاك من الغذاء اقل (المسافة $OX3$)^{iv}.

لكن ثمة نتيجة واحدة يمكن التوصل إليها عند إتباع السياسة الأولى أو الثانية وهي إن السياستين تحققان المستوى نفسه من الإشباع (نفس منحنى السواء $I2$).

إن إتباع أي من السياستين يعتمد على ظروف الدولة وفلسفتها الاقتصادية ، ففي ظل توفر المواد الغذائية – مع إيمان بدور تدخلي اكبر للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية – فان احتمالات إتباع الحكومة للسياسة الأولى ستكون مرجحة ، في حين إن إتباع السياسة الثانية يؤدي إلى زيادة كمية العملة في التداول واحتمال حدوث آثار تضخمية وذلك في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وهذا الطريق يكون مرافقاً لتبني الدولة طريق النمو المعتمد على اقتصاديات السوق المنضبط ذاتياً.

المبحث الرابع - الدعم الحكومي تحت المظلة العالمية المعاصرة

تنتطلق الرؤية المعاصرة لقضية الدعم الحكومي من رؤى انبعاث الكلاسيكية الجديدة نفسها وهو الامر الذي تربيع على موقع القرار الاقتصادي العالمي بعد انحسار الوصفات الكينزية، التي كانت تؤمن بان استعادة الثقة بالاقتصاد يتطلب تحفيز ركائز الموازنة العامة من قبل الدولة والمستندة في الأساس الى برامج تحفيز الطلب الكينزي الفعال، تلك التي 100 (نيوكلاسيك) إنها تحدث خلافاً في عمل آلية السوق المنضبط ذاتياً، وهنا تكمن أهم مطالبهم والمتمثلة بكف دولة – المعرقل الأول للنشاط الاقتصادي – عن

أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية مقابل إطلاق آلية الأسعار والمشروع الخاص رائد عملية النمو الاقتصادي.

ويعد موضوع الدعم الحكومي من بين تلك المطالب الهامة التي يدعو الفكر الجديد إلى إلغائها ، وفيما يخص البلدان النامية فأن الكلاسيك الجدد أؤكلوا إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمة تشخيص ومعالجة وتنفيذ سياسات رفع الدعم الحكومي.

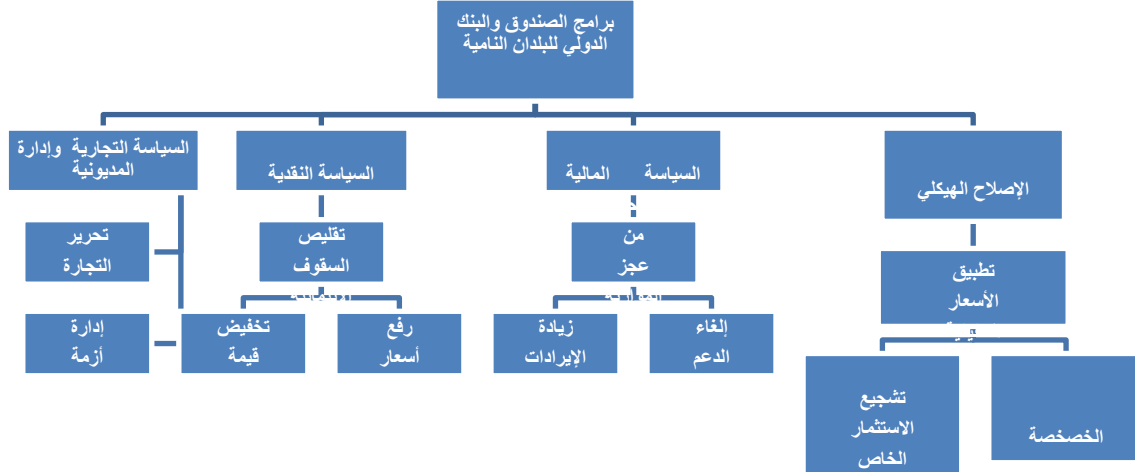
1- رؤية صندوق النقد الدولي والبنك لبرامج الحكومات النامية

تنطلق نقطة الشروع عند هيئة الصندوق والبنك الدوليين فيما يخص البلدان النامية من هدف نهائي هو تحقيق النمو المستمر على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا الهدف طويل الأمد يتحقق عند إيمان الدولة بأن قمة النمو يمكن بلوغها عند بناء أسس اقتصاد لبنته الأساس قواعد السوق الرأسمالي الحر.

وينطلق الصندوق والبنك من إن البلدان النامية إذا أرادت التسلق إلى هذا الهدف فعليها تحديد ومعالجة المشكلات التي تعاني منها والتي تنحصر برأيهم من سبب واحد هو الحجم الكبير للقطاع العام وما يتبعه من تدخل للدولة وما يؤدي إليه من تشوه في عمل آلية السوق، وهذا الأمر برأيهم يؤدي إلى تزايد في الطلب الكلي داخل الاقتصاد النامي مع عدم إمكانية العرض الكلي المحدود من مواكبة هذا الطلب المتزايد.

يرى الصندوق والبنك إن حل هذه المشكلات يكمن في تطبيق مجموعة من البرامج الإصلاحية وهي تشمل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن توضيحها بالمخطط الآتي :

برامج صندوق النقد والبنك الدوليين الموجهة نحو البلدان النامية



المصدر: عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليلات الخاصة بالتخطيط / الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1999، ص78.

إن هذه البرامج تتكون من مجموعتين من الإجراءات يجري تنفيذها عادةً على مرحلتين^٧ :

المجموعة الأولى : وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها عادةً من قبل صندوق النقد الدولي، وتتكون من تلك الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت (أو الاستقرار) الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي، وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، وهي إجراءات يكون مداها الزمني قصيراً.

المجموعة الثانية : وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها من قبل البنك الدولي عادةً، والتي تتوخى إطلاق عملية النمو المطرد على المدى البعيد، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادرات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة فضلاً عن تقليص القطاع العام إلى حدود منخفضة وذلك بتحويله إلى القطاع الخاص. وهكذا نرى إن هذه البرامج تتكون من مجموعة واسعة من الإجراءات التي قد تختلف من حيث عددها ونوعها باختلاف مظاهر الخلل بحسب البلد المعني.

المبحث الخامس: وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين للدعم الحكومي

تندرج وصفات الصندوق والبنك الدوليين للدعم الحكومي تحت باب تلك الإجراءات التي يجب أن تستهدف تصحيح السياسة المالية بعناصرها الثلاث النفقات والإيرادات والموازنة العامة، ويقف الصندوق موقفاً مضاداً للعجزات الكبيرة التي تعاني منها الموازنات العامة وبالتالي فإنه ينادي بضرورة المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، ويعد العجز الكبير في الموازنة العامة واحداً من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل كبير يعجز معه العرض المحدود عن مواكبته مما يؤدي إلى اختلال في العلاقة بينهما، إذ إن هذا العجز في الموازنة العامة والذي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي سببه نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مقابل تراجع الإيراد العام الأمر الذي يؤدي إلى وجود فائض في الطلب الكلي ، كذلك فإن العجز هو المسؤول عن الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، فنمو الإنفاق العام يجري على حساب الإنفاق الخاص، ويرى الصندوق إن القطاع الخاص هو الأكفأ في عملية تخصيص الموارد ، فضلاً عن إن طرق تمويل عجز الموازنة العامة غالباً ما يكون مصحوباً بآثار تضخمية.

يرى الصندوق انه لما كان العجز يعكس فائض طلب ، ولما كان الإنفاق العام يشكل نسبة كبيرة من الطلب في البلدان النامية فإن القضاء على العجز يتطلب كبح نمو الإنفاق العام وإن تعمل الدولة على زيادة إيراداتها. وبناءً عليه تضع تلك البرامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تقليل عجز الموازنة^{vi} :

(1) التخلص من الوحدات التي تحقق خسارة في القطاع العام، أو إدارتها على أسس اقتصادية سليمة مع التركيز على زيادة أسعار منتجاتها.

(2) خفض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما المتعلق بدعم السلع الضرورية وإلغاء الدعم السلعي.

(3) زيادة أسعار الطاقة والاقتراب من الأسعار العالمية وزيادة أسعار الخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة والكهرباء والماء والاتصالات.

(4) خفض الأجور وإلغاء الوظائف الشاغرة وتجميد التوظيف الحكومي.

(5) تقليل الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وحصر دور الدولة في مشاريع البنى التحتية.

(6) زيادة الإيرادات العامة والتركيز على الضرائب¹⁰³ برة وغير المباشرة مع رفع تسعيرة الخدمات التي تقدمها الدولة وبما يقترب من قيمتها السوقية

7) التخفيف من الأعباء التي تتحملها الموازنة نتيجة دعم المنشآت العامة الخاسرة وتكريس مواردها لقطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية.

ومثلما هو بين فان برامج الصندوق ذات العلاقة المباشرة بتخفيض الدعم الحكومي تهدف إلى الضغط على الطلب الكلي وذلك في الأمد القصير ، وهذه تشمل حزمة من الإجراءات مثل إلغاء الدعم السلعي ، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم المفروضة على الخدمات العامة، أما أهداف هذا التخفيض في الأمد المتوسط والبعيد فهي تمتد إلى محاولة تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات وتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك، وكذلك تحسين مستوى أداء الجهاز الإنتاجي ودعم قدرته التنافسية فضلاً عن التخصيص الأمثل للموارد والحد من الهدر فيها، هذا يعني إن عملية تخفيض الدعم تجري في الأمد القصير لكن آثارها تمتد إلى الأجلين المتوسط والبعيد.

إن عملية تخفيض الدعم الحكومي تسعى إلى تحقيق هدف متناغم مع توجهات الصندوق والبنك وهو إحداث آثار انكماشية من خلال تخفيض الطلب الكلي وذلك كهدف قصير الأمد وهذا الأمر قد يكون مصحوباً بزيادة الإيرادات العامة بما فيها أسعار الخدمات العامة والوقود والطاقة والإصلاح الضريبي وذلك مقابل زيادة العرض الكلي في الأمد الطويل.

يرى صندوق النقد الدولي إن السبب وراء تخفيض الدعم الحكومي وما يتعلق به من رفع أسعار السلع والخدمات العامة هو إن هذه الأسعار لا تعكس كلفة إنتاج السلع الحقيقية، الأمر الذي يتطلب إزالة التشوهات الحاصلة في السعر/ الكلفة، وإن من شأن ذلك أن يعمل على استخدام أمثل للموارد الاقتصادية ومن دون تبذير ، بما يضمن تحقيق الموازنة بين هدف الكفاءة والعدالة ، فضلاً عن إن جعل هذه السلع تأخذ مستوى سعرها الطبيعي يحقق هدفين أحدهما تشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج والثاني إن ارتفاع الأسعار في الأجل القصير يقلص من الطلب والإنفاق، فتقل الضغوط التضخمية وتقلص الموارد المالية المخصصة لاستيراد سلع كهذه.

بيد إن مناصري هذه البرامج يعترفون بأن تطبيقها يمكن أن يكون مصحوباً بآثار سلبية على الصعيد الاجتماعي من حيث ارتفاع معدلات التضخم واتساع دائرة الفقر والبطالة، لكنهم يرون إن هذه المشكلات ستزول في تلك الاقتصادات في الأمدين المتوسط والبعيد مع نجاح الإصلاحات، وتسهيلاً لذلك عمد هؤلاء إلى استكمال برامج تخفيض الدعم ببعض الإجراءات التي تحاول أن تخفض من تلك الآثار السلبية وذلك بإنشاء صناديق خاصة سميت بصناديق التنمية الاجتماعية أو ما يعرف بشبكة الضمان الاجتماعي وذلك لتعويض بعض المجموعات المتضررة والأقل حظاً في الحصول على الدخل.

الفصل الثاني

المبحث الاول : حقائق عن الموازنة العامة في العراق

1- الموازنة العامة بين عامي 2005 و2006 (مؤشرات أولية) :

بلغت الإيرادات العامة للدولة في العراق خلال عام 2005 مقدار 28.929 تريليون دينار عراقي، فيما تشكل الإيرادات النفطية نسبة 88% من الإيرادات العامة بينما تشكل الإيرادات غير النفطية 12%. أما تقديرات النفقات العامة فقد بلغت 35.981 تريليون دينار عراقي وذلك للعام نفسه ، فإذا نظرنا إلى هيكل هذه النفقات نجد إن تقديرات النفقات الاستثمارية بلغت 7.550 تريليون دينار من مجموع الإنفاق العام الكلي بينما بلغت النفقات التشغيلية 28.431 تريليون دينار من الإنفاق العام. من هنا فقد بلغ عجز الموازنة العامة للدولة 7.023 تريليون دينار^{vii}.

أما خلال عام 2006 فقد بلغت تقديرات الإيرادات العامة للدولة بحدود 45.392 تريليون دينار عراقي. وتشكل الإيرادات النفطية نسبة 92% من الإيرادات العامة بينما تشكل الإيرادات غير النفطية النسبة المتبقية 8% ، والأخيرة تتكون من الضرائب والرسوم وبعض أجور الخدمات العامة الأخرى. أما تقديرات النفقات العامة للدولة فقد بلغت 50.963 تريليون دينار. فإذا نظرنا إلى هيكل النفقات العامة نجد إن تقديرات النفقات الاستثمارية للدولة بلغت 9.272 تريليون دينار من مجموع الإنفاق العام الكلي بينما بلغت تقديرات النفقات التشغيلية 41.691 تريليون دينار، والنتيجة أن العجز في الموازنة العامة بلغ 5.571 تريليون دينار^{viii}.

من خلال تحليل هذه المقارنة لموازنتي 2005 و2006 ، يمكن القول إن ثمة ملاحظات أولية يمكن الوصول إليها نتيجة قراءة الفقرات المتعلقة بجانب النفقات والإيرادات وانعكاسهما على حالة الموازنة العامة، ويمكن تلخيص تلك الملاحظات بالاتي :

الملاحظة الأولى : تزايد الإيرادات العامة :

يمكن أن نلاحظ إن الإيرادات العامة لعام 2006 حققت رقماً أعلى من إيرادات 2005 ، وهذا الأمر يعود إلى عدة أسباب مثل زيادة رسم إعادة الاعمار وزيادة أجور الخدمات العامة كذلك زيادة تقديرات الضرائب والرسوم ، بيد إن أهم تلك الأسباب هو نمو الصادرات النفطية وزيادة أسعار النفط (جرى تقدير سعر البرميل بـ 46.6 دولار)^{ix}

الملاحظة الثانية : الاعتماد على الإيرادات النفطية :

شكلت الإيرادات النفطية نسبة 92% من الإيرادات العامة الكلية وهي سمة يتصف بها الاقتصاد الريعي الذي يكون عرضه لكل التقلبات في السوق النفطي، علماً إن الاعتماد على المورد النفطي قد ازداد لعام

2006 مقارنة بـ 2005 والتي كانت فيها الإيرادات النفطية تشكل نسبة 88% من الإيرادات العامة الكلية.

2- حقائق هيكلية عن الموازنة العامة (مؤشرات تفصيلية عن المشتقات النفطية) :

تشكل نفقات استيراد المشتقات النفطية نسبة تقارب الـ 24% من إجمالي النفقات التحويلية ، يشكل الدعم الكلي للمشتقات النفطية بحدود 12 تريليون دينار عراقي ويشمل دعم أسعار المشتقات المنتجة داخليا والمستوردة فضلا عن القيمة العالمية للنفط الخام الذي يستخدم في المصافي، ويترتب على ذلك زيادة العجز في الموازنة العامة ، ويوضح الجدول التالي المبالغ التي تمثل العبء الذي تتحمله الميزانية من جراء دعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد:

الجدول (1)

التخصيصات السنوية لقطاعات ومفردات مدعومة وحصة الفرد الواحد منها

عام 2005

القطاعات والمفردات المدعومة	التخصيصات السنوية لعام 2005/تريليون دينار	حصة الفرد الواحد / ألف دينار	الأهمية النسبية للدعم المقدم للفرد الواحد
المشتقات النفطية	12	477	62%
البطاقة التموينية	4	144	19%
القطاع الصحي	2	70	8%
قطاع التربية والتعليم	2	58	9%
قطاع البلديات والأشغال	0.5	18	2%

المصدر : د.كمال البصري، إصلاح أسعار المشتقات النفطية : لمصلحة من ؟، بحث منشور في مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن ندوة إصلاح أسعار المشتقات النفطية، كانون الأول، 2005، ص11.

من هذا الجدول نرى إن الدولة خصصت عام 2005 مبلغاً مقداره (4) تريليون دينار وذلك كدعم للبطاقة التمويلية، وهو ما يؤشر إن حصة الفرد الواحد من الدعم الحكومي المخصص نحو البطاقة التموينية يقدر بحدود (144) ألف دينار سنوياً ، الأمر الذي 106 نسبة الدعم المخصص للفرد الواحد من مفردات البطاقة التموينية (19%) من مجموع الدعم الكلي .

فيما خصصت الدولة (12) ترليون دينار للمشتقات النفطية للعام نفسه ولما وجدوا إن هذا المبلغ يشكل عبئاً على ميزانية الدولة قررت الدولة القيام بإجراء تخفيض الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وقد تم ذلك فعلاً واصبحت أسعار المشتقات النفطية تتجاوب مع إجراءات صندوق النقد الدولي

أما قطاعات الصحة والتربية والتعليم والبلديات والأشغال فقد خصص لها مبلغ (2، 2، 0.5) تريليون دينار على التوالي أي إن حصة الفرد الواحد هي (70، 58، 18) ألف دينار على التوالي ، أي ما نسبته (8% ، 9% ، 2%) على التوالي وذلك من مجموع الدعم الكلي للمواطن، والملاحظ هنا ضعف التخصيصات المالية الموجهة نحو القطاعات الخدمية الأساسية ، وضعف نسب مساهمتها من مجموع الدعم الكلي ، مقابل الأهمية النسبية الكبيرة للدعم المقدم للمشتقات النفطية والبطاقة التموينية ، إذ يشكل الأخيران ما نسبته 81% من مجموع الدعم الكلي للمواطن أما بقية القطاعات فلا تشكل الأهمية النسبية لها مجتمعة سوى 19% من مجموع الدعم الكلي الموجه للمواطن، بالوقت الذي يكون المجتمع فيه حاجة ماسة إلى تطوير قطاعات التعليم والصحة والبلديات ولا يقل شأنها بالأهمية عن المشتقات النفطية

أما إذا نظرنا إلى الجدول (2) والذي يوضح أسعار مفردات البطاقة التموينية في السوق العالمي بالمقارنه مع السعر المقدم الى المواطن فاننا نجد ببساطة ان سعر بيع هذه المفردات هو اقل من سعرها بكافة الدول والبلدان العربية والمجاورة ويكاد يكون مجانيا مع العلم ان اسعارة العالمية مرتفعة الثمن وكما هو موضح في الجدول في ادناه

الجدول (2)

اسعار شراء المواد الغذائية الداخلة في مفردات البطاقة التموينية في السوق العالمي

البضاعة	السكر	الشاي	الرز	الدقيق	الزيت	البقوليات	مسحوق الغسيل	الصابون
السعر	30 سنتا	1 دولارا	60 سنتا	54 سنتا	65 سنتا	1 دولارا	40 سنتا	25 سنتا

المصدر: د. شكري غانم - امين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء الليبي) بحث منشور على الانترنت كانون الاول 2006

هو موضح في الجدول اعلاه نجد ان أسعار مفردات البطاقة التموينية قد سعت بأقل الأوزان أو العبوات إن الحقيقة أعلاه توضح لنا مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها بالآتي

- (1) إن هذا السعر المنخفض في العراق يؤشر لنا 107 عم الحكومي الموجه نحو هذه المواد.
- (2) إن هذا السعر المنخفض يعكس تشوه هيكل الأسعار وما يؤدي إليه ذلك من عدم مقدرة القطاع الخاص على المنافسة مع القطاع العام في مجال الدخول إلى سوق العمل ومحاولة الاتجار بهذه المواد.

(3) إن انخفاض السعر في الداخل مقارنة مع الأسعار في الدول المحيطة قد يؤدي إلى مشكلة تهريب هذه المادة إلى الخارج.

(4) إن هذا الانخفاض يؤدي إلى المبالغة وعدم الترشيح في استهلاك مورد يعد نادراً نسبياً.

(5) استنزاف موارد الدولة المالية وزيادة العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثاني - مؤشرات التوازن الخارجي في العراق

تعد مشكلة القروض الخارجية واحدة من المشكلات التي واجهها الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003، إذ طرح الكثير من الاقتصاديين إمكانية عدم دفع تلك الديون تحت ذرائع عدم مشروعية تلك القروض، لكن ثمة معضلة يمكن أن تنشأ وذلك عند إلغاء تلك الديون من جانب واحد وهي تلك الإشكالية التي تتعلق بفقدان الثقة التي ستترتب على الاقتصاد العراقي لاسيما إن العراق يحاول الدخول من جديد في منظومة الاقتصاد العالمي، أما الطريق الآخر فهو الدخول في مفاوضات مع البلدان المدينة من أجل إطفاء تلك الديون أو جزء كبير منها وذلك تحت مظلة نادي باريس لكن هذا الطريق سيواجه بمشكلة أخرى تتمثل بالالتزامات التي ستترتب على العراق ولاسيما الشروط التي يضعها الصندوق والبنك والمتمثلة بحزمة الوصفات الجاهزة التي على الاقتصاد العراقي تطبيقها.

1- تقديرات القروض الخارجية العراقية :

هناك تضارب حول الحجم الحقيقي للقروض الخارجية المترتبة على الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 ، إذ تختلف التقديرات حول هذه القروض، فثمة أرقام متباينة ومن مصادر مختلفة حول تلك القروض كذلك ، تتنوع الأسباب التي بموجبها عقدت القروض، لكن كل تلك التقديرات ورغم تباينها فإنها تشترك في إن الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة المديونية وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد. وفيما يلي أهم تقديرات الديون الخارجية المترتبة على العراق:

أ - تقديرات نادي باريس :

يدين العراق إلى أعضاء نادي باريس بمبلغ 108 مليار دولار، وهي قروض تم التعاقد عليها قبل حرب الخليج الثانية، كذلك فإن هذا الرقم يشير إلى أصل القرض فقط ولا يتضمن المتأخرات من الفوائد التي يقدر النادي حجمها بما يعادل هذا الرقم بحيث يصبح مقدار الدين أكثر من 42 مليار دولار^x.

ب - تقديرات نشرة ميس الاقتصادية (MEES)

تشير نشرة ميس الاقتصادية الخاصة بالشرق الأوسط الى إن القروض الخارجية على العراق تقدر بـ 118.5 مليار دولار^{xi}.

ج - تقديرات البنك الدولي

بحسب أرقام البنك الدولي لعام 2002 فإن الديون الرسمية على الحكومة العراقية تصل إلى 127.7 مليار دولار، وتشمل هذه القروض الفوائد المتراكمة والبالغة بحدود 47 مليار دولار^{xii}.

د - القروض الخارجية المعترف بها رسمياً من قبل العراق

تشير سجلات البنك المركزي العراقي وذلك لغاية 31 / 12 / 2002 إن القروض الخارجية على العراق بلغت بحدود 34.447 مليار دولار وذلك عند احتساب المجموع الكلي لأصل القرض والفوائد المترتبة عليها. وهي قروض 58 دولة ومنظمة ومؤسسة وصندوق.

كذلك يوضح لنا البنك تطور المديونية العراقية للمدة 1990-2002 اذ ارتفعت من 18.6 مليار دولار عام 1990 إلى 34.4 مليار دولار عام 2002 ، وهذا النمو المتزايد في الديون يعود في جزء كبير منه إلى الفوائد التي أخذت تتراكم على أصل الدين والتي لم يستطع العراق تسديدها خلال مدة الحصار^{xiii}.

أما المديرية العامة للاتفاقات والقروض فتشير إلى إن العراق قد اقترض من مجموعة من الشركات والصناديق والبنوك التي تعود إلى دول ومؤسسات مختلفة (بحدود 37 جهة) وهذه القروض عقدت مع وزارات وهيئات عراقية مختلفة مثل وزارة النفط والكهرباء والتجارة والمالية وغيرها، وهذه القروض تصل هي والفوائد المترتبة عليها إلى 29.714 مليار دولار وتقسم إلى ديون عسكرية 10.861 مليار دولار، وديون مدنية 18.851 مليار دولار^{xiv}.

2- مشكلة القروض الخارجية العراقية ونادي ب

109

تتضمن الحلول المطروحة حول مشكلة القروض الخارجية العراقية باللجوء إلى نادي باريس وهو النادي الذي يهتم بعالم التمويل المالي ويناقش قضايا القروض وفوائدها وإعادة الجدولة أو الإلغاء والشروط المحيطة بكل ذلك.

لقد أصدر نادي باريس بتاريخ 21 تشرين الثاني 2004 قراره الذي يهتم بالديون الضخمة على العراق، وذلك من خلال فرض شروط يمكن أن تربط الحكومة الجديدة بالسياسات الرئيسة للسوق الرأسمالي الحر.

وقد وافق النادي على إلغاء جزء كبير من ديون العراق يبلغ بحدود 80% من إجمالي الدين العراقي وذلك وفق ثلاث مراحل^{xv} :

المرحلة الأولى :

يتم إلغاء نسبة 30% من الـ 80% والتي تعادل 11.6 مليار دولار وبدون شروط كما يتم خلال هذه المرحلة توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي - وقعت في 2004/9/29- يمنح بموجبها العراق قرضاً بمبلغ 436 مليون دولار وهذا القرض يسمى قرض مساعدة بلدان ما بعد الصراعات (EPCA) وهي قروض تمنح للدول المتعبة من جراء الصراعات.

المرحلة الثانية :

يتم إلغاء الـ 30% الثانية وذلك حال المصادقة على البرنامج المعياري لصندوق النقد الدولي (IMF STANDARD PROGRAM)، وهذا الإلغاء سيتم إذا ما اتفق الصندوق والحكومة العراقية على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية ، وفي حال التحسن في الوضع الأمني سيعتمد البرنامج الاقتصادي بقوة اكبر لإصلاح الموازنة ودعم توجهات السياسة النقدية .

المرحلة الثالثة :

يتم فيها إلغاء الـ 20% المتبقية من الـ 80% وهذه سيتم إلغاؤها بعد أن يقر مجلس الصندوق – في آخر مرحلة له بعد 3 سنوات – التزام العراق بتطبيق برنامج الصندوق، إذ إن برنامج الترتيبات المساندة (SBA) يمتد لثلاث سنوات وكما هو معروف فإن الإصلاحات التي يجب على الدول الالتزام بها تتضمن حزمة من الإجراءات على البلد تطبيقها تضعه على المسار المتمثل بالتححرر الاقتصادي وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي ناهيك عن إعطاء المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص ليمارس نشاطه الاقتصادي مقابل تقليص دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية. كذلك اتفق العراق إن المتبقي من الدين سوف يتم تسديده خلال 23 سنة بعد مدة إمهال أمدها 6 سنوات، أي يبدأ التسديد من سنة 2011 .

وفي الوقت الحاضر يجري الأمر في العراق على التوجه نفسه الذي يديره نادي باريس، إذ انه بتاريخ 24 أيلول 2004 بعثت الحكومة العراقية المؤقتة رسالة تضمنت الالتزام بحزمة من إجراءات الإصلاح على الصعيد الضريبي والمالي وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة من قبل الحكومة واستقرار الاقتصاد الكلي مقابل إعادة ترتيب الدين العراقي الخارجي.

في 24 تشرين الأول 2004 خطت الحكومة 110 خطوة أخرى باتجاه المبادئ الأساسية لتحرير الأسواق عندما قدمت طلبها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية^{xvi}

في 2005/12/18 بدأ العراق يطبق سياسة إلغاء الدعم عن أسعار المشتقات النفطية إذ تم رفع الدعم عن مادة البنزين وكافة المشتقات النفطية الأخرى وذلك وفقاً لجدول زمني يتضمن الاستمرار في رفع أسعار تلك المشتقات لتصل إلى مستوى أسعارها العالمية وذلك حتى بداية عام 2007. وكذا الامر الذي نتناوله الان

حول موضوع الرفع الحكومي للدعم من البطاقة التموينية والذي هو آيل الى تلك الصيرورة ونتناوله لنشخص الآثار التي سوف تترتب على ذلك وماذا عن اقتراح البدائل

المبحث الثالث :استبدال الدعم العيني باخر نقدي

ان في الدعم العيني لمفردات البطاقة التموينية التوكل والكسل وحالة اليأس وعدم المبادرة الى العمل ونراها الان في الكثير من العوائل المنخفضة الدخل اذ تستهلك قسماً من مفردات البطاقة وتبيع القسم الاخر لتوفر بها حاجاتها الأخرى ، وان الدعم السعري يؤدي الى وجود سعرين اواكثر وهذا يجعل السوق غير مستقرة اذ نلاحظ ان مبلغ الدعم للبطاقة التموينية يبلغ 600 مليار دينار موزعة على جميع افراد المجتمع

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة رفع الدعم وتطبيق نظام السوق الحر

المبحث الاول : الجدل الفكري في الآثار الاقتصادية المحتملة من تخفيض الدعم لحكومي

1- الآثار الاقتصادية المحتملة لسياسة الدعم الحكومي:

تحتل قضية رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية مكانة خاصة من جملة القضايا المستحدثة في ساحة إصلاح الاقتصاد العراقي، من ذلك نرى ضرورة تسليط الضوء على تلك القضية، وثمة جدل فكري عميق حول دعم الأسعار وذلك بين مؤيد ورافض له، على إن هناك مجموعة من النقاط التي ينبغي بحثها لإيجاد إجابات ملائمة حول الأمر :

أ - الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية :- يعد السعر واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية المفيدة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها الاستخدام الأمثل. والسعر هو الرابط الأساس بين رغبات المستهلكين والمنتجين وهو الانعكاس الأوضح لتوازن علاقات العرض والطلب.

إن بيع أية سلعة بأقل من سعرها الحقيقي يعني¹¹¹ تشوهاً في هيكل الأسعار وهذا يعني نظرياً إن انخفاض السعر يؤدي إلى خلق فائض طلب، أي زيادة في الطلب مقابل شحه في العرض، بكلمات أخرى مبالغة في الاستهلاك، من هنا فان ثمة حاجة للحد من التبذير والهدر بحيث يتم استخدام المورد الاقتصادي استخداماً عقلانياً وذلك في ضوء حقيقة محدودية الموارد وندرتها^{xvii}.

إن الأصل في المشكلة الاقتصادية هي الندرة، وهذه الندرة نسبية مكانياً وزمنياً، فقد يكون مورد اقتصادي متوفر في مكان ما لكنه يعد نادراً في أماكن أخرى، وما يعد متوفراً في زمننا الحاضر يكون نادراً في المستقبل^{xviii}، وكما هو واضح ان مفردات البطاقة التموينية اغلبها (اذا لم تكن جميعها) تستورد من

الخارج وبأسعار الصرف العالمية ، من هنا تكون الحاجة ماسة لاستخدام هذا المورد استخداماً عقلانياً وكفوياً وذلك بترشيد استهلاكه وتصحيح سعره وبما يعكس قيمته الحقيقية، لهذا المورد^{xix}.

إن ثمة نتيجة يمكن الوصول لها الآن :- إن أي تخفيضات أخرى في أسعار مفردات البطاقة التموينية سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الهدر مقابل شحه أكبر في المعروض. والسؤال هنا :- هل إن تخفيض سعر مفردات البطاقة التموينية إلى الصفر سيسارع في وصولها بالوقت المناسب ؟ إن الجواب في ضوء الحقائق الاقتصادية هو بالنفي، بل إن المشكلة ستتفاقم.

ب - فجوة الإنتاج/ الاستهلاك :- لقد ازداد الطلب الاستهلاكي على مفردات البطاقة التموينية كافة بشكل كبير مع عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة هذا الاستهلاك مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الاثنين، وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى اتساع تلك الفجوة^{xx}.

(1) زيادة الدخل الفردية التي شهدتها الاقتصاد نتيجة تزايد الإنفاق العام على الأجور والرواتب وهذا الأمر يكون مصحوباً عادةً بزيادة في الطلب الاستهلاكي.

(2) انخفاض أسعار مفردات البطاقة التموينية وعدم مواكبتها لآذواق الكثير من اصحاب الدخل المرتفع فبدأ التذير وعدم الاستخدام الصحيح والانتقاد لهذه المفردات يظهر للعيان مما يسبب ذلك عدم الضرورة لمنح الجميع هذه المفردات وانما ينبغي اقتصارها على من يستحقها.

(3) الأوضاع الأمنية غير المستقرة وعدم إمكانية تأمين وصول مفردات البطاقة التموينية للمناطق الساخنة بسبب مشكلة التلاعب لحصة المواطن في تلك المناطق وان المسوخ متواجد هو ان المواد الغذائية يجب ان تستهلك خلال مدة معينة وإذا لم تستهلك فتصبح فاسدة وهنا يكون التفنن في الغش . وان استخدام الجانب النقدي بدل العيني ممكن ان يؤدي الغرض .

(6) عدم قدرة المخازن العراقية على استيعاب هذا الكم الهائل من السلع والمواد الغذائية وتوفير ما تحتاجه المادة الغذائية من تكييف الجو لكي تبقى صالحة للاستخدام ، وهذا الامر بامكان القطاع الخاص القيام به لو كانت الكميات المتاجر بها قليلة مع الرقابة والسيطرة .

(7) سوء الإدارة والتوزيع لمفردات البطاقة التموينية¹¹² امكانية توصيلها بالوقت المناسب يؤدي الى شحة مفردات البطاقة ومن الممكن عدم صلاحيتها مما أدى إلى شحه في المعروض المحلي.

(8) كثرة الحلقات الوسيطة والفساد الإداري الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض وعدم وصوله إلى المستهلك بشكل منتظم .

إن ثمة نتائج ترتبت على هذه الفجوة :-

النتيجة الأولى:- إن واحدة من أهم النتائج التي تترتب على نقص العرض وفائض الطلب هي ظهور سعريين تباع بهما هذه المواد، فعلاوة على السعر الرسمي المدعوم الذي يكون عادةً أقل من السعر التوازني يظهر لدينا سعر آخر هو سعر السوق السوداء وهذا السعر يكون فوق السعر الرسمي والتوازني.

النتيجة الثانية:- إن الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج تحتاج إلى ملء ، من هنا فإن الدولة اضطرت إلى استيراد هذه المنتجات من السوق الخارجي ، والاستيراد هو حل مكلف على الاقتصاد ، فهو يستنزف الصرف الأجنبي ويفاقم من عجز ميزان المدفوعات ، فاستيراد تلك السلع من السوق العالمي يتم بالسعر العالمي والذي هو اكبر من السعر المدعوم الذي تباع به تلك المنتجات في الداخل . وان الدولة تتحمل الفرق بين السعريين على شكل دعم.

النتيجة الثالثة:- إن الفرق بين الأسعار الداخلية المنخفضة والخارجية المرتفعة لفردات البطافة التموينية سيُشجع على ظهور مشكلة تهريب تلك المواد إلى الدول المجاورة.

إن كافة أسعار المواد الغذائية في الدول المحيطة بالعراق هي أعلى من سعرها في الداخل وهذا ما يشجع على تهريبها، إن قطاع التهريب هو أحد قطاعات الاقتصاد السري ذات الآثار السلبية في مجمل القطاعات فهو يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ، ويولد شحاً داخلية في المعروض ويستنزف الصرف الأجنبي ، ويخلق طبقة تحصل على دخول كبيرة تعمل في اقتصاد خفي وتهرب من دفع الضرائب* .

المبحث الثاني : قضية الدعم وعلاقتها بعجز الموازنة

إن الدعم يؤدي إلى خسائر كبيرة تتحملها الدولة ومن ثم الأفراد، فهو يؤثر بشكل كبير على زيادة في النفقات العامة من جهة وانخفاض في الإيرادات العامة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة، إذ يشكل الدعم أكثر من 50% من النفقات العامة للدولة ... لنناقش تلك العلاقة من خلال المسألتين الرئيسيتين أدناه^{xxi}:-

(1) الدعم والتمويل

إن عجز الموازنة العامة المتزايد والذي يشكل الدعم جزءاً منه ، ينعكس في قضية تمويل عجز الموازنة ، فما دمنّا نتحدث عن عجز في الموازنة التقدير¹¹³ للسنة المقبلة فلا بد إن نبحث عن طرق لتمويل هذا العجز، والتمويل سواء أكان خارجياً أم داخلياً ذو آثار ضاره في

الاقتصاد ، فالاقتراض الخارجي يجابه بمشكلة رد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه ، وهذا ما يشكل عبء على ميزان المدفوعات. أما الاقتراض الداخلي، لاسيما الاقتراض من السلطة النقدية بإصدار نقدي جديد فانه يجابه بضغط تضخمية وذلك في ظل حقيقة عدم توفر مرونة في الجهاز الإنتاجي.

(2) تكلفة الفرصة البديلة

كما هو معروف فنحن نتحدث عن سلعة تواجه ارتفاعات في أسعارها في السوق العالمي، ومقابل تقديم هذه السلعة بأسعار مدعومة في السوق الداخلية فإن ثمة خسائر إضافية تتحملها الموازنة العامة ، فهناك

فجوة متزايدة دائماً بين سعر المواد الغذائية المتزايد الارتفاع عالمياً وسعر بيع هذه المفردات المنخفضة في السوق المحلية ، وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة : ويمكن أن تعرف بأنها مقدار الخسائر التي تتحملها الموازنة العامة نتيجة التضحية ببيع تلك السلعة في السوق العالمية مقابل تقديمها مدعومة داخلياً.

هـ - الدعم والآثار التضخمية المتعكسة:

من القضايا الهامة التي هي مثار جدل بين الاقتصاديين هي مسألة الآثار التضخمية التي يولدها رفع الدعم ، وهنا نجد وجهتي نظر متعارضين حول الموضوع :-

وجهة النظر الأولى

ترى أن الأمد القصير سيكون مصحوباً بآثار تضخمية واضحة جراء الرفع ، ينطلق أصحاب هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى أن التضخم الذي سيحدث هو من نوع سحب التكاليف بحيث أن رفع أسعار الدعم عن أسعار المشتقات النفطية سيؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار لكون أسعار المواد الغذائية ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار والذي يعد مؤشراً تضخيمياً ، إن أصحاب هذا الرأي يستندون إلى جملة من الحجج :-

(1) إن هناك طلب متواصل للمواد الغذائية وذلك لحاجة المجتمع المستمرة للمادة الغذائية وان زيادة أسعارها ستؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

(2) إن الطلب على مواد البطاقة التموينية يتعلق بذوق المستهلك وقدرته الشرائية وان رفع الدعم سوف يؤدي الى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ويؤدي بدوره إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة السلع الغذائية ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك^{xxii}.

(3) ثمة علاقة طردية بين أسعار البنزين والغاز وارتفاع أسعار المواد الغذائية (الفواكه والخضر)، وذلك لان الأخيرة تأخذ بالحسبان أجور النقل كأحد مكونات¹¹⁴ سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار .

في هذه الصدد يرى هذا الفريق إن سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة من ارتفاعات الأسعار ستحدث مما سينعكس بشكل متتابع على سائر القطاعات ، والنتيجة هي مواجهة الاقتصاد ككل لضغوط تضخمية .

وجهة النظر الثانية

ترى إن هذه الآثار ستمتد للأجل القصير فقط في حين إن التضخم يمكن أن يصفي نفسه في الأمدين المتوسط والطويل، ويستند هذا الفريق إلى حجج أخرى :-

(1) إن التضخم الذي سيحدث هو تضخم التكاليف، لكن يجب إن لا ننسى إن الزيادة في التكاليف ستكون من قبل سلعة تنتجها الدولة نفسها ، هذا يعني إن الدولة ستقوم عن طريق رفع الأسعار بأجراء تخفيض كمية

المعروض النقدي في التداول، وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة التي ستحدث نتيجة رفع الأسعار، ومن جهة أخرى فإن المتوقع هو تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (وذلك من زاوية إن رفع السعر سيقطع الاستهلاك والتهريب) هذا يعني إن تقليص الفجوة سيلغي عملية الاستيراد التي كانت تلجأ لها الدولة لملء تلك الفجوة ، والنتيجة هي توقع حصول انخفاض في النفقات العامة للدولة. إن زيادة الإيرادات وتقليص النفقات يعني تخفيضاً في الطلب الكلي وهو ما يعني تقليص الفجوة التضخمية بين الطلب والعرض الكليين.

(2) إن رفع الدعم يعني إن تحسناً في وضع الموازنة سيحدث ، بعبارة أخرى فإن انخفاضاً في العجز أو فائضاً في الموازنة سيتحقق ، وهو ما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على تمويل عجز الموازنة وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية المصاحبة لتمويل العجز.

(3) أن تحسن وضع الموازنة الذي يمكن أن يحدث - نتيجة زيادة الإيرادات العامة وتقليل الإنفاق على المواد الغذائية المستوردة الذي هو إنفاق استهلاكي في أغلبه - سيوفر فوائض مالية مهمة للدولة، وهذه الفوائض يمكن أن تستغل في مجالات زيادة الإنفاق على التعليم، الصحة، الكهرباء، تطوير البنى التحتية، الخدمات العامة، وهذه المجالات هي نفقات استثمارية، كل ذلك سيدعم وبشكل دائم وعلى المدى الطويل مستوى الدخل الحقيقية للأفراد مما سيلغي الآثار التضخمية للرفع.

أن الاهتمام بقطاع التعليم والصحة هو إنفاق استثماري في العنصر البشري.. وهو ذو آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة في تعزيز الدخل الحقيقي للأفراد.

يري هذا الفريق أن تغييراً في هيكل الإنفاق يجب أن يحدث بحيث يتم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري مقابل تقليل الإنفاق الاستهلاكي.

يقول أنصار هذا الفريق إن الاقتصاد العراقي المريض قادر على استيعاب جرعة التضخم المرة في الأجل القصير مقابل الحصول على اقتصاد معافى، منتج، متنوع في الأجل المتوسط والطويل.

-إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية :

شهدت موازنة 2006 إنشاء شبكة الضمان الاجتماعي لتشمل عدداً من العوائل التي تقع تحت خط الفقر ويتوقع زيادة العوائل المستفيدة من 150 ألف عائلة إلى مليون عائلة إذ تم تخصيص مبلغ 500 مليار دينار لإنشاء الشبكة^{xxiii}.

وجاء في أسباب إنشاء هذه الشبكة انه : تحاشياً للآثار السلبية المتأتية من رفع الدعومات خصصت وزارة المالية في موازنة 2006 مبلغ 500 مليار دينار (ما يعادل 340 مليون دولار)، ويجري العمل بهذا المشروع ابتداءً من كانون الأول تحت عنوان برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وهذا البرنامج معني بحماية الطبقات الفقيرة في المجتمع ويهدف برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الى تحقيق جملة من الأهداف^{xxiv} :

1) مساعدة العائلات الأكثر فقراً وتعرضاً للضرر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة.

2) حماية المسنين والمعاليين من قبلهم ومنعهم من الوقوع في الفقر عن طريق برامج إعانات عادلة وقابلة للاستمرار .

3) مساعدة المعاقين والمنكوبين جراء الحروب بتقديم المساعدات المالية وتمكينهم من الحصول على أجهزة إعادة تأهيل.

4) إنشاء فرص عمل جديدة مؤقتة وأخرى دائمة عن طريق الأشغال عامة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة. وبالتالي خلق عمالة مدربة قادرة على الدخول في سوق العمل مما يقلل من نسب البطالة الموجودة في العراق، فضلاً عن تحسين إمكانيات فرص العمل للعاملين عن طريق تنمية المهارات والحصول على القروض وإنشاء مشاريع صغيرة تساهم في تحسين دخل الأسرة.

5) منح سلف لإقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تنمية قدرات الأفراد وتمكينهم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6) مساعدة الأطفال على التمتع بصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة.

لقد حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية معيار الدخل كأحد المعايير المستخدمة عالمياً في تحديد خط الفقر، إذ إنها اعتمدت ما مقداره دولار واحد في اليوم، وهذا يعني إن الأشخاص الذين يكون دخلهم دولاراً واحد في اليوم يقعون ضمن خط الفقر، إذ يحق للأسر المتضررة استلام إعانة شهرية وكما هو مبين في الجدول الآتي :

وجاء أيضاً انه يحق للأسر والأفراد المتضررين 116 بين والأرامل والأيتام الذين يبلغ دخلهم الشهري اقل من مستوى الجدول أدناه الحصول على 116 حالة إلغاء جزء من البطاقة أو كل البطاقة التموينية تحصل الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية على إعانات يتم تعديلها حتى مستوى الجدول نفسه الخاص بالبطاقة التموينية كذلك يحق للأسر التي تقع تحت مستوى الجدول (الجزء الخاص بإعانات التعويض عن ارتفاع أسعار المحروقات) الحصول على مبلغ 5 آلاف دينار إضافية شهرياً عن كل طفل بعد المرحلة الابتدائية.

على أن يتم تعديل المبالغ وفقاً لتقارير نسب التضخم للمحافظة على القدرة الشرائية للإعانات ضد التضخم.

الجدول (3)

سقف الإعانة الاجتماعية / ألف دينار شهرياً

حجم الأسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
سقف الإعانة الاجتماعية (أعلى مستوى للإعانة الشهرية في حالة انعدام الدخل)	50000	70000	90000	100000	110000	120000

180000	160000	140000	120000	90000	60000	سقف الإعانة الاجتماعية (لتعويض الأسر عن الإلغاء الجزئي أو الكلي للبطاقة التموينية)
--------	--------	--------	--------	-------	-------	--

المصدر: ليلى كاظم عزيز، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق ، ورقة مقدمة منشورة في مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، 10 كانون الأول 2005، ص32.

مشاريع تنمية الأقاليم :

قامت وزارة المالية بمبادرتين رئيسيتين وذلك فيما يتعلق بتنمية الأقاليم وذلك في موازنة 2006^{xxv}.

المبادرة الأولى: هي وضع منحة بمبلغ 1.5 تريليون دينار وهذه سوف توزع إلى مجالس المحافظات ومنطقة كردستان لاستخدامها وفقاً لتوجهاتها في التنمية وسوف يتم توزيع هذه الأموال مباشرة إلى المحافظات بحسب الكثافة السكانية والحاجة النسبية لغرض إقامة مشاريع تنمية الأقاليم في المحافظات

المبادرة الثانية: تخص تشجيع إنشاء مصارف تنمية إقليمية وهذه ستعمل على تنمية الأقاليم وتساعد على تحشيد الموارد الخاصة بذلك الإقليم وسوف يكون بمقدور هذه المصارف دعم مجالس المحافظات والأقاليم في تمويل مشاريع معينة تمكنها من القيام بها من دون الرجوع إلى الموازنة العامة. ومن الممكن أن تستقطب هذه المصارف الكفاءات ومن ثم تقوية القابليات على المستوى الإقليمي . إن الهدف هو البدء بإنشاء ثلاث مصارف إقليمية، في المنطقة الشمالية وفي المنطقة الغربية وفي المنطقة الجنوبية (وربما إضافة بنوك أخرى في وقت لاحق). ويمكن أن تنظم هذه المصارف على أساس المشاركة بين الحكومة الإقليمية وبين القطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي بما في ذلك دول الجوار أو المؤسسات التجارية أو المنظمات الدولية. إن التخصيصات الرأسمالية لمصارف التنمية الإقليمية من وزارة المالية ستكون بمبلغ 500 مليون دولار تدفع في مدة ثلاث سنوات وتم تخصيص مبلغ 270 مليار دينار خلال عام 2006 لهذا الغرض إذ ستسهم المحافظات والأقاليم في رأسمال تلك المصارف.

ثالثاً : توصيات وحلول مقترحة

117

1-إن قرار رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يستلزم تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مثلاً استخدام وسائل الإعلام والتوعية الاجتماعية والجماعية) ودراسة الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عليه .

2- في حالة رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يستلزم الامر أن يكون بصورة تدريجية بحيث لا يزيد من الأعباء على كاهل المواطنين وعدم اعتماد الأسلوب المفاجئ في أية خطوة من خطوات الإصلاح الاقتصادي المزمع تبنيه مستقبلاً، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الأسعار والنتيجة بسبب رفع الدعم.

3- نرى إن هناك نوعان من الدعم هما الدعم الضروري والدعم غير الضروري، والدعم غير الضروري يتمثل بالدعم المقدم إلى مفردات البطاقة التموينية في حين إن هناك دعم ضروري مثل دعم الصحة

والتعليم والتربية والطرق والجسور وشبكات المجاري والنقل بكافة أنواعه. من هنا فإننا ننادي بضرورة الاستمرار وتعزيز الدعم الضروري والتخفيف من الدعم غير الضروري.

4- العمل على زيادة الإنتاج المحلي بما يسد النقص الحاصل وردم الفجوة بين المستهلك والمنتج عن طريق إعادة هيكلة المخازن الموجودة وتوسيع عملها، أو إنشاء مخازن ومنشآت حديثة تتماثل مع وسائل خزن المواد الغذائية العالمية جديدة - لاسيما المحافظات الآمنة- بطاقة تكفي لسد النقص، وكذلك العمل على توفير المواد الغذائية .

5- العمل على تنويع مصادر الحصول على الدخل القومي والتحول من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط فقط ، إلى القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة .

6- أن رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يستوجب توفير بدائل للحد من مشكلة الغلاء في الاسعار.

7- - وضع ضوابط وقوانين وأنظمة لمنع تسرب المواد الغذائية المدعومة الى دول الجوار .

8- يجب زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج بحيث يتم زيادة الإنتاج لكي يفوق حاجة الطلب المحلي وبالتالي نسد حاجتنا المحلية من المادة الغذائية من خلال استغلال الاراضي الزراعية الواسعة في العراق والاستفادة من العملات الصعبة في تنمية الاقتصاد.

9- توسيع شبكات الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) ومحاولة تقديم الدعم للأسر المتضررة والتي تمتاز بمستوى دخل منخفض وذلك عن طريق توزيع قسائم أو بطاقات تموينية.

10- وضع دراسات شاملة لموضوع شبكة الحماية الاجتماعية لتحديد خط الفقر وعلى أساس تقديم إعانات البطالة للذين هم في سن العمل لكنهم خارج سوق العمل فعلاً، كذلك تقديم الإعانات لغير القادرين على العمل ومساعدة الأفراد الراغبين في العمل على إيجاد فرص عمل وإشراك الأفراد الذين لا يتمتعون بالمؤهلات الكافية للدخول في سوق العمل وذلك 118 لال تمكين هؤلاء بإعادة تأهيلهم من خلال إقامة الدورات التدريبية وإشراك العاطلين عن العمل في ورش عمل جماعية ودمجهم من خلال الدورات التي يمكن إقامتها بالتعاون مع الدوائر والمؤسسات وغيرها.

الهوامش

1- بول آسامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د. أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص91- 92.

2 -المصدر السابق، ص 91- 92 .

3- د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2001، ص96- 97 .

4 - المصدر السابق ، ص96- 97 .

5 - نجيب عيسى ، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط / الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، 1999، ص466-467.

6- المصدر السابق، ص467.

7- وزارة المالية ، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام 2005.

- 8 - وزارة المالية ، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام 2006.
- 9 - الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام 2006، في 2005/11/23، ص4.
- 10 - The world bank , World debts tables , 2002- 2003 , Washington ,D.C.
- 11 - Iraq external debt stands at 104 -129BN, Middle East Economics Survey, 14/4/2003.
- 12 - خليل العناني، ديون العراق .. هم ثقيل، ص1. بحث منشور على شبكة الانترنت ، /www.ala7rar.net/
- 13 - البنك المركزي العراقي، قسم الأبحاث والإحصاء، نشرات متفرقة.
- 14 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاتفاقات والقروض، نشرات متفرقة.
- 15 - زيد العلي ، ترجمة د. عبد الوهاب حميد النجار، صندوق النقد الدولي ومستقبل العراق، ص1-6، بحث منشور على الانترنت، /www.iraqeconomy.org/
- 16 - المصدر السابق، ص1-6.
- 17 - د.السيدة إبراهيم محمد مصطفى، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، 1996، ص114-115.
- 18 - د.صبحي تادرس قريصة وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، مطبعة الرشاد، 1978، ص31-38.
- 19 - د.هاشم علوان السامرائي، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1997، ص82.
- 20 - انظر في هذه العوامل : ثامر الغضبان، من اجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق، ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدها المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي في وزارة الإسكان، 2005، ص1 - 5.
- * - تشير الوقائع إلى تشابك المشكلتين في آن واحد وعليه اتخذت الحكومة العراقية قراراً برفع أسعار المشتقات النفطية وإنهاء احتكار الدولة.
- 21 - ثامر الغضبان، مصدر سابق، ص12.
- 22 - د.سالم توفيق ألنجفي، التطور الحديث للاقتصاد من خلال بيئة نظيفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لمجلس البحث العلمي العراقي المقام في 1984/2/18، في بناية جامعة بغداد، ص18.
- 23 - انظر في ذلك :
- د.علي عبد الأمير علاوي، بيان حول الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق 2006، في 2005/11/15، ص8.
- 24 - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2006، ص3-7.
- 25 - الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام 2006، مصدر سابق، ص6-7.
